الأمم المتحدة

A/62/822

الجمعية العامة

Distr.: General
29 April 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه مذكرة بشأن ترشح جمهورية صربيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات المقرر إجراؤها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (انظر المرفق).

(توقيع) بافلي **يفريموفيتش**

050508 050508 08-32294 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن ترشح جمهورية صربيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان

كانت حكومة جمهورية صربيا (التي كانت تسمى دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود) قد قررت في عام ٢٠٠٦ أن تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإدراكا للأهمية التي توليها جمهورية صربيا لقضايا حقوق الإنسان، فإنها أيدت، منذ البداية، إنشاء مجلس حقوق الإنسان، معربة بذلك عن أملها في مواصلة تحسين حقوق الإنسان وتعزيزها.

وقد شاركت جمهورية صربيا بنشاط في تعزيز المبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق نشر المثل العليا والمبادئ المقبولة عالميا والقواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان.

وقد أخذت جمهورية صربيا على عاتقها تطبيق أعلى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، فأصبحت طرفا رئيسيا في جل المعاهدات الدولية والإقليمية والبروتوكولات الرئيسية، المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين.

وحتى الآن، صدقت جمهورية صربيا على أهم المعاهدات العالمية وهي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،
- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن الشكاوى الفردية،
- البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام،
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانيه أو المهينة،

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيه أو المهينة بشأن الزيارات المنتظمة التي يقوم بها خبراء وطنيون ودوليون إلى أماكن الاحتجاز،
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري،
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المتعلق بالشكاوى الفردية وإجراءات التحقيق،
- اتفاقية حقوق الطفل،
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة،
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية،
- الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦، بصيغتها المعدلة لعام ١٩٥٦،
- اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها،
- الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية،
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، ومنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص،
- الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول الملحق بها،
- اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاها الإضافيان، الخ.

وقد قبلت جمهورية صربيا أن تخضع لجميع إجراءات تقديم التقارير المتصلة بصكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها.

وقد وقعت جمهورية صربيا الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فضلا عن اتفاقيتين اعتمدتا مؤخرا وهما: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أن جمهورية صربيا دولة طرف في اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي يبلغ عددها ٦٩ اتفاقية بما في ذلك الاتفاقيات الأساسية الثمانية للمنظمة.

وتتعاون جمهورية صربيا بنشاط مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحريات الأساسية، فضلا عن تعزيز سيادة القانون وزيادة إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع. وصدقت على ٣٣ اتفاقية من اتفاقيات مجلس أوروبا تتصل بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، بما في ذلك أكثرها صلة – الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية، والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات.

وتؤيد جمهورية صربيا تأييدا تاما العمل الذي تقوم به هيئة إجراءات الأمم المتحدة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وجهت دعوة دائمة لهيئة إجراءات الأمم المتحدة الخاصة لزيارة البلد. وقام السيد أ. ليغابو، المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والسيد و. كالين، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا، بزيارة رسمية إلى صربيا (صربيا والجبل الأسود) في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة هـ. جيلاني، بزيارة صربيا. ووُجهت دعوة لزيارة صربيا إلى السيدة أسما جهانجير، المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، وينتظر أن تقوم بزيارتها في عام ٢٠٠٩.

وساهمت صربيا، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لليونيسف، وفي لجنة التنمية المستدامة، واللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مساهمة نشطة في أعمالها. وبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، استضافت عددا من المؤتمرات والحلقات الدراسية في مجال حقوق الإنسان وحماية الأقليات القومية.

الإنجازات التي حققتها صربيا في مجال حقوق الإنسان

في السنوات السبع الماضية، أنجزت خطوات كبيرة في مجال الإصلاحات في صربيا. وتتعلق هذه الإصلاحات بشكل خاص باعتماد قوانين جديدة، ومواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية، وإنشاء هياكل حكومية ومؤسسات وطنية في مجال حقوق الإنسان.

الإجراءات المتخذة على الصعيد التشريعي

يكفل دستور جمهورية صربيا الجديد، الذي أُقِّر في عام ٢٠٠٦، نطاقاً واسعاً من حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وينص على الإعمال المباشر لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات التي كفلتها القواعد المقبولة عموما للقانون الدولي والصكوك الدولية التي تم التصديق عليها.

وفي إطار العملية الشاملة للأنشطة التشريعية المضطلع بها منذ عام ٢٠٠٠، أُقِّر عدد من القوانين الجديدة المتسقة مع أعلى القواعد والمعايير الدولية، مثل – قانون حماية حقوق وحريات الأقليات القومية (٢٠٠٢)، وقانون البث الإذاعي (٢٠٠٢)، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية العامة (٢٠٠٤)، والقانون الجنائي (٢٠٠٥)، وقانون الإجراءات الجنائية (٢٠٠٦)، وقانون العمل (٢٠٠٥)، وقانون الأسرة (٢٠٠٥)، والقانون المتعلق بالشرطة (٢٠٠٥)، وقانون جرائم الأحداث والحماية الجنائية والقانونية للقصر (٢٠٠٥)، والقانون المتعلق بحامي المواطنين (٢٠٠٥)، وقانون منع التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، وقانون اللجوء (٢٠٠٧)، الخ. وقد اُعتمدت **الاستراتيجية الوطنية للإصلاح القضائي** في عام ٢٠٠٦ التي تهدف إلى تنفيذ الإصلاحات على جميع مستويات الهيئة القضائية، وذلك لكفالة وجود مؤسسة مستقلة وفعالة وذات كفاءة وهو أمر أساسي لإقامة حكومة تتسم بالعدل والشفافية وتخضع للمساءلة.

وبالنظر إلى أن جمهورية صربيا بلد متعدد الجنسيات ومتعدد الثقافات ومتعدد اللغات، فهي تولي اهتماما خاصا للتعاون الثنائي مع جيرانها، لا سيما لحماية وتحسين وضع الأقليات القومية. وفي هذا الصدد، أبرمت جمهورية صربيا عدة اتفاقات ثنائية مع الدول المجاورة.

وبهدف معالجة قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان على نحو أكثر شمولا وتكاملا، اعتمدت جمهورية صربيا الكثير من الاستراتيجيات الوطنية – **الاستراتيجية الوطنية لإدماج طائفة الروما، فضلا عن خطط العمل بشأن التعليم والصحة والقضايا الاجتماعية والإسكان** وما إلى ذلك، بشأن تحسين وضع طائفة الروما، التي تنص على اتخاذ تدابير واسعة النطاق من الإجراءات الإيجابية. كما اعتمدت جمهورية صربيا **استراتيجية للحد من الفقر، وخطة عمل وطنية للأطفال**. وبما أن صربيا بلد يضم عددا كبيرا من اللاجئين والمشردين داخليا، ويولي عناية خاصة لهذه الفئات الضعيفة من السكان، فقد أقرت حكومة صربيا **استراتيجية وطنية شاملة لحل مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا في عام ٢٠٠٢**.

وإدراكا منها للحاجة إلى تحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، اعتمدت حكومة جمهورية صربيا **الاستراتيجية الوطنية لتحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة** في عام ٢٠٠٦.

الإجراءات المتخذة على الصعيد المؤسسي

- أُنشئت **وظيفة أمين المظالم في جمهورية صربيا** (حامي المواطنين) في عام ٢٠٠٥. وقد انتخبت الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا أمين المظالم الوطني وبدأ مكتبه يمارس أعماله. وقد أنشئت وظيفة أمين مظالم إقليمي في عام ٢٠٠٢ في إقليم فويفودينا المتمتع بالحكم الذاتي في صربيا؛
- أُنشئت **وكالة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات** في إطار حكومة جمهورية صربيا بهدف رئيسي هو: تقديم الخبرة الفنية داخل حكومة جمهورية صربيا فيما يتعلق بحماية وتحسين حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛ والمشاركة في صياغة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛ ورصد مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وبالتالي الشروع في إدخال تعديلات على الأنظمة الوطنية؛ وتمثيل جمهورية صربيا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والتنسيق بين الوزارات المعنية لإعداد التقارير عن تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.
- أُسست **المجالس الوطنية للأقليات القومية** في جمهورية صربيا وفقا لقانون حماية حقوق وحريات الأقليات القومية.
- أنشأت حكومة جمهورية صربيا **مجلس جمهورية صربيا لشؤون الأقليات القومية** المؤلف من ممثلين من ١٥ مجلس قومي للأقليات والوزارات المعنية المكلفة بالشؤون الداخلية، والعدالة، والإدارة العامة والتعليم والثقافة والدين برئاسة رئيس وزراء جمهورية صربيا.
- أنشأت حكومة جمهورية صربيا **مجلس المساواة بين الجنسين** (٢٠٠٣) كهيئة حكوميه مستقلة تضم شخصيات بارزة من الحياة العامة والحياة السياسية والمهنية. وتركز أنشطة المجلس الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على مناقشة واقتراح تدابير للترويج لسياسة واستراتيجية تحسين المساواة بين الجنسين؛
- أنشأت الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا **لجنة المساواة بين الجنسين**؛

- أنشأت حكومة جمهورية صربيا **مجلس حقوق الطفل** (٢٠٠٢/٢٠٠٣). وتؤدي هذه الهيئة دورا هاما في اقتراح تدابير لكي تتخذها الحكومة في مجال حماية الطفل وبخاصة حماية الأطفال من العنف؛

- أنشئ **الفريق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر** في جمهورية صربيا في عام ٢٠٠٢. وأنشأت وزارة العمل والعمالة والسياسات الاجتماعية في جمهورية صربيا دائرة تنسيق المساعدات المقدمة إلى ضحايا الاتجار بالبشر (٢٠٠٣). وأنشأت حكومة جمهورية صربيا مجلس مكافحة الاتجار بالبشر على المستوى الوزاري في عام ٢٠٠٤؛

- يوجد في وزارة العمل والسياسات الاجتماعية، **قطاع لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة**. وأنشأت حكومة صربيا **المجلس المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة** في عام ٢٠٠٧، يتألف من ممثلين عن الوزارات المعنية وممثلي القطاع المدني؛

- انتخب **المفوض المعني بالمعلومات ذات الأهمية العامة**، في عام ٢٠٠٤. ويعمل المفوض، بصفته جهة حكومية مستقلة، ومستقلا في أداء اختصاصاته، على إعمال الحق في حرية الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية العامة وفقا للقانون المعني بحرية الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية العامة (٢٠٠٤).

تعهدات والتزامات صربيا في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي

- السعي من أجل الإعمال التام للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيلاء الاهتمام أيضا للحق في التنمية؛

- التعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية بهدف زيادة دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما من خلال المزيد من المساعدة الإنمائية الموجهة نحو تحسين حالة حقوق الإنسان؛

- متابعة برامج التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والمساواة بين الجنسين، وحماية الطفل، والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون؛

- دعم عمل مفوضية حقوق الإنسان، عن طريق تعزيز قدرتها، وكذلك من خلال التعاون الوثيق مع المفوض السامي. واعتبارا من هذه السنة، ستبدأ صربيا في تقديم تبرعات إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

- تقديم تقارير دورية بصفة منتظمة إلى الهيئات المختصة المنشأة بمعاهدات، وكفالة مشاركة وفود رفيعة المستوى عند تقديمها وتنفيذ التوصيات والملاحظات التي تبديها الهيئات المنشأة بمعاهدات بعد دراسة التقرير.

- التعاون التام مع الهيئات المنشأة بمعاهدات والمشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بإصلاح الهيئات المنشأة بمعاهدات لزيادة فعالية نظام الرصد؛

- دعم وضع بروتوكول إضافي للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة؛

- العمل على تنفيذ التزامات الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن خطط عمل فيينا وبيجين والقاهرة وكوبنهاغن وغيرها من المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

على الصعيد الوطني

- كفالة التصديق على العدد القليل جدا من الصكوك الدولية التي لم تصبح جمهورية صربيا طرفا فيها بعد أو الانضمام إليها؛

- مواصلة التعاون مع هيئة الإجراءات الخاصة، بالإبقاء على توجيه دعوة دائمة إلى ممثلي الآليات الموضوعية لمواصلة العمل من أجل الوفاء بالتزاماتها بشأن قضايا حقوق الإنسان؛

- مواصلة مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية؛

- تعزيز الآليات الوطنية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان مثل مجلس جمهورية صربيا لشؤون الأقليات القومية، ومكتب أمين المظالم، ومجلس حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجلس المساواة بين الجنسين، ومجلس حقوق الطفل وما إلى ذلك؛

- وضع وتنفيذ تدابير لتحسين المساواة الكاملة والفعالة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية؛

- تشجيع مواصلة تطوير المجتمعات المتعددة الأعراق والثقافات من جميع نواحيها – على الصعيدين المحلي والعالمي؛

- مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات الوطنية، من أجل القضاء على العنف ضد المرأة، وإساءة معاملة الأطفال، بما في ذلك العنف المترلي؛

- العمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتعزيز وتنفيذ برامج حقوق الإنسان، فضلا عن الاضطلاع بتعزيز حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن؛

- إذكاء الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع بواسطة إدراجه في نظام التعليم على جميع المستويات، وبواسطة وسائط الإعلام والمجتمع المدني، واعتماد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان.

على صعيد مجلس حقوق الإنسان

- المساهمة بنشاط في زيادة تعزيز كفاءة وفعالية مجلس حقوق الإنسان لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جو من الحوار والتعاون، وبالاستجابة بشكل ملائم على انتهاكات حقوق الإنسان؛

- المساهمة في أعمال مجلس حقوق الإنسان في مجال إعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية؛

- التأكيد من جديد على التزامها باحترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، وإلغاء عقوبة الإعدام، والحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، فضلا عن حماية ضحايا انتهاك حقوق الإنسان؛

- دعم المبادرات الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز وكراهية الأجانب؛

- دعم أعمال الآلية المنشأة حديثاً في مجلس حقوق الإنسان – الاستعراض الدوري الشامل، ومن ثم، إعداد وتقديم تقارير وطنية أمام الاستعراض الدوري الشامل (سيقدم التقرير الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

إن حكومة جمهورية صربيا، إذ هي مستعدة لمواصلة مساهمتها بنشاط في تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، تقدر الدعم القيّم المقدم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان.